

الوصي على احد لانه تبين بطلان الوصية لاستحقاق العبد
 فلا يكون عاملا للورثة فلا يرجع عليهم بشئ ثم يرجع الى ما
 ذكرنا ويرجع جميع التركة وتخرجها نذير يرجع في الثلث وفي
 المنتقى لا يرجع الوصي في مال الميت بشئ وانما يرجع على
 المساكين الذين تصد عليهم بالتمن لان غنمهم لهم فكان
 غنمهم عليهم ويرجع الوصي في مال اليتيم **ان باع عبدك**
واستحق العبد وهلك الثمن في يدك لا يرجع له
 ويرجع هو اى الطفل على الورثة في حصته لا تقاض
 الغنمة باستحقاق ما اصابه وصم احتياله اى
 احتيال الوصي بماله اى مال الميت لو كان خيرا اى الميت
 بان يكون الناطق املا اذ الولاية نظر بزور ان كان الاول
 املا لا يجوز لان فيه تضيق مال اليتيم على بعض الوجوه
 وهو على تقدير ان يحكم بسقوطه حاكم كير بسقوط الدين
 اذا مات الثا في مفسدا او تحدد الحوالة ولم يكن له عليه
 دين **وصحبيعه** اى بيع الوصي **وشراؤه بما يتقارن الكس**
 في مثله ولا يجوز عملا لثنا بن الناس لان الولاية نظر بية
 ولا نظر بية **وصحبيعه** اى بيع الوصي **على الكبير القاي**
في غير العقار لان الاب يلى ما سوا العقار ولا يلى
 فكذا وصيه لانه يقوم مقامه ولو كان عليه دين باع
 العقار ثم ان كان الدين مستقرا باع كله بالايجاع الم
 يكن مستقرا باع بقدر الدين عندها وعند ابي حنيفة

الاول اليتيم

الاوله بمال اليتيم

جاز